Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Etrangères
Et de la Coopération

Direction des Affaires Juridiques
et des Traités

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون

مديرية الشؤون القانونية
والمعاهدات

ع.ب

# مذكرة توضيحية حول
# مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي
# بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا

تم التوقيع على مذكرة التفاهم هذه بكيغالي في 20 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا، بهدف تحديد الإطار العام للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا في الميدان الفلاحي.

يشمل التعاون الفلاحي في إطار مذكرة التفاهم هاته عدة مجالات أبرزها تعزيز تبادل القدرات في مجال السقي وتدبير الماء؛ وتطوير التعاون في مجال التكوين الفلاحي والدعم المؤسساتي لإحداث نظام للتأمين الفلاحي في مجال تدبير المخاطر المناخية والدعم التقني لتطوير وهيكلة العروض المالية الموجهة للفلاحة وخاصة الفلاحين الصغار، وكذا التعاون لإنشاء مصنع للأسمدة يوفر للفلاحين أسمدة ملائمة للتربة والمحاصيل. كما يشمل التعاون إرساء شراكة في تصميم وإنجاز خريطة خصوبة شاملة؛ والتعاون لإجراء تجارب ميدانية وإحداث مدارس زراعية والمساعدة التقنية في مجالي الإنتاج والصحة الحيوانية والتعاون التقني في مجال البستنة، بالإضافة إلى التعاون في فحص التربة ووحدة مراقبة الجودة، وكذا تعزيز الخبرات وتبادل المعرفة في ميدان الفلاحة من أجل مصلحة البلدين.

وبموجب هذه المذكرة، يتم الاتفاق بشكل مشترك حول تمويل برامج التعاون بين الطرفين في إطار ثنائي أو ثلاثي أو في إطار متعدد الأطراف.

كما يتم إحداث لجنة مشتركة قطاعية مغربية – رواندية برئاسة وزيري الفلاحة في البلدين أو ممثليهما، يعهد إليها مسؤولية الاشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون في إطار هذه المذكرة.

وطبقا لمادتها السادسة (6): " تطبق هذه المذكرة مؤقتا اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها، وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ استلام آخر إشعار كتابي يتم بواسطته إخطار الطرفين المتعاقدين بعضهما البعض، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات الداخلية المتطلبة لدخول هذه المذكرة حيز التنفيذ".

# مذكرة تفاهم في الميدان الفلاحي

# بين

# حكومة المملكة المغربية

# و

# حكومة جمهورية رواندا

إن حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية رواندا،

المشار إليهما بـ "الطرفين".

**اعتبارا** لعلاقات الأخوة والصداقة والتضامن التي توحد البلدان الافريقية بشكل عام، والمملكة المغربية وجمهورية رواندا على وجه الخصوص؛

**ورغبة** منهما في تعزيز وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين البلدين؛

**وإدراكا** منهما للدور الأساسي للقطاع الفلاحي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

**واسترشادا** برغبتهما المشتركة لتطوير التعاون في الميدان الفلاحي من أجل رفاه شعبيهما.

**اتفقتا على ما يلي:**

**المادة الأولى**

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تحديد الإطار العام للتعاون بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا.

**المادة الثانية**

يشمل موضوع مذكرة التفاهم هذه للتعاون الفلاحي المجالات التالية:

- تعزيز تبادل القدرات في مجال السقي وتدبير الماء؛
- تطوير التعاون في مجال التكوين الفلاحي؛
- الدعم المؤسساتي لإحداث نظام للتأمين الفلاحي في مجال تدبير المخاطر المناخية؛
- الدعم التقني لتطوير وهيكلة العروض المالية الموجهة للفلاحة وخاصة الفلاحين الصغار؛
- التعاون لإنشاء مصنع للأسمدة يوفر للفلاحين أسمدة ملائمة للتربة والمحاصيل.
- الشراكة في تصميم وإنجاز خريطة خصوبة شاملة؛
- التعاون لإجراء تجارب ميدانية وإحداث مدارس زراعية؛

- المساعدة التقنية في مجالي الإنتاج والصحة الحيوانية؛
- التعاون التقني في مجال البستنة؛
- التعاون في فحص التربة ووحدة مراقبة الجودة؛
- تعزيز الخبرات وتبادل المعرفة في ميدان الفلاحة من أجل مصلحة البلدين.

سيتم تحديد تنفيذ المجالات الواردة في هذه المادة بموجب اتفاقات خاصة بين الطرفين.

وتشمل مذكرة التفاهم مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك، ستتم برمجة أنشطتها في اللجنة المشتركة القطاعية (المادة 4).

**المادة الثالثة**

يتم الاتفاق بشكل مشترك حول تمويل برامج التعاون بين الطرفين في إطار ثنائي أو ثلاثي (بالإضافة لكلا الطرفين إلى شريك تقني و/أو مالي) أو في إطار متعدد الأطراف (بالإضافة لكلا الطرفين إلى شريك تقني و/ أو مالي أو أكثر).

**المادة الرابعة**

يتم إحداث لجنة مشتركة قطاعية مغربية-رواندية برئاسة وزيري الفلاحة في البلدين أو ممثليهما، يعهد إليها مسؤولية الاشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون في إطار مذكرة التفاهم هذه.

**المادة الخامسة**

يمكن تعديل أو استكمال مذكرة التفاهم هذه، كتابيا، بالتراضي بين الطرفين المتعاقدين.

**المادة السادسة**

تطبق مذكرة التفاهم هذه مؤقتا اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها، وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ استلام آخر اشعار كتابي يتم بواسطته إخطار الطرفين بعضهما البعض، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاتهما الداخلية المتطلبة لدخول مذكرة التفاهم حيز التنفيذ.

تظل مذكرة التفاهم هذه سارية المفعول لمدة خمس (05) سنوات. وتجدد تلقائيا، ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية، بنيته إنهاء أو تعديل أو تنقيح مذكرة التفاهم هذه من خلال إشعار موجه قبل ستة (06) أشهر قبل انتهاء صلاحيتها.

حرر بكيغالي بتاريخ 20 أكتوبر 2016، في نظيرين أصليين باللغتين العربية والفرنسية، لكل منهما نفس الحجية. وفي حال وجود أي خلاف في التأويل يرجح النص الإنجليزي.

عن
**حكومة المملكة المغربية**

**عزيز أخنوش**
وزير الفلاحة والصيد البحري

**هشام بلمراح**
رئيس مجلس الإدارة
التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين

**السيد طارق السجلماسي**
رئيس الإدارة الجماعية
للقرض الفلاحي للمغرب

عن
**حكومة جمهورية رواندا**

**د. جيرالدين مكشيمانا**
وزيرة الفلاحة والموارد الحيوانية